دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985–2019

An econometric study of the impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Algeria for the period 1985-2019

د. عياد هيشام

المركز الجامعي مغنية، تلمسان – الجزائر a_hichem210@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 تاريخ القبول: 2021/16/13 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف ورقتنا البحثية إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1985–2019، وذلك باستعمال اختبارات التكامل المشترك لجوهانسن وحاتيمي، وقد دلت النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، مؤشر التجارة، الاستثمار المحلي وسعر الصرف.

كما بينت النتائج أن الصادرات خارج المحروقات لا تفسر النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو الطويل.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات، القطاع خارج المحروقات، مؤشر التجارة.

تصنيفات JEL : C22، F14، O47

Abstract:

The aim of this paper is to examine the relationship among economic growth and non-oil exports in Algeria for the period 1985-2019, using Johansen and Hatemi co-integration tests.

The results show a long run relationship between the variables economic growth, non-oil exports, terms of trade, domestic investment and exchange rates. The results also show that the non-oil exports doesn't explain growth in short run nor in long run terms.

Keywords: Economic growth; Exports; non-hydrocarbons sector; Terms of trade.

Jel Classification Codes: C22, F14, O47

المؤلف المرسل: د. هيشام عياد، **مركز جامعي – مغنية – تلمسان الإيميل:** a_hichem210@hotmail.fr

1. مقدمة:

شهدت بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات هامة ومتنوعة أدت الى اتساع نطاق الأعمال وتحويلها من الاقليمية إلى العالمية، حيث بدأت التدفقات النقدية العالمية للاستثمارات والموارد والسلع تتحرك عبر الحدود بحثا عن عائد أكبر ومخاطر أقل، وهذا ما زاد من شدة المزاحمة في الأسواق العالمية بين المؤسسات وجعل كل مؤسسة تبحث عن سوق خارجي بالإضافة إلى سوقها المحلي. تعتبر قضية التصدير من القضايا المهمة على مستوى اقتصاديات الدول لارتباطها الوثيق بالنمو الاقتصادي، وبذلك التصدير يضمن للدول التنوع في مصادر الدخل القائم على الكفاءة والفعالية، ومادام التصدير يرتبط بكافة الأنشطة الاقتصادية، فانه يستلزم وجود تضافر بين جميع السياسات الاقتصادية التي تعمل في إطار ترقية وتوجيه الصادرات.

والجزائر على غرار الدول النامية تعتمد بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، بحيث يمثل قطاع المحروقات أكثر من 98% من اجمالي الصادرات الكلية، وللخروج من هذه الوضعية والتخلص من التأثير السلبي لتقلبات أسعار النفط، وجب على الدولة الجزائرية السعي نحو تشجيع والتنويع في القطاعات خارج المحروقات وخلق مصادر دخل جديدة، ولأجل ذلك شرعت الجزائر في اتخاذ اجراءات وقواعد بداية من سنة 1996 لترفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير، من خلال ترقية وتطوير القطاع الصناعي في الأسواق بالاعتماد على هيكلة الصناعة من خلال تحديث وسائل الانتاج ودعم قدرات التسيير وتحسين الجودة بما يتوافق مع المقاييس الدولية والاهتمام بالتوجه التسويقي، فالتصدير خارج المحروقات يعتبر كقوة محركة ومفعلة للنمو الاقتصادي وهذا ما بينته العديد من الدراسات التي أوضحت العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خاصة مع انخفاض في أسعار المحروقات.

1.1 إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985–2018؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية الاتية:

– ما هو واقع التصدير خارج المحروقات بالجزائر؟

– ما نوع العلاقة التي تربط الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1985-2019؟

2.1 الفرضيات: بناءا على الإشكالية أعلاه نضع الفرضيات التالية:

– هناك علاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985-2019 في وجود مقاطع هيكلية.

– الصادرات خارج المحروقات لا تفسر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985-2019 سواء في المدى القصير أو الطويل.

3.1 الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة أهم الاجراءات التي اتبعتها الجزائر في ترقية صادراتها خارج المحروقات، وكذا معرفة أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة بين 1985-2019.

4.1 أهمية الدراسة: تستوحي هذه الورقة البحثية أهميتها من خلال اهتمام الحكومة الجزائرية بمسألة البحث عن خيارات استراتيجية بغية إعادة هيكلة التركيبة السلعية لقطاع الصادرات الوطنية بما يسمح أساسا بتنويع الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي تحريك النمو الاقتصادي في البلاد.

5.1 المنهج المتبع: استخدمنا في هذه الدراسة المنهج القياسي باستعمال اختبارات جذر الوحدة، وكذا التكامل المشترك بدون مقاطع هيكلية Johansen test ومع مقاطع هيكلية Hatemi-J test، باستعمال برنامجي Eviews 12 وGauss 16.

6.1 الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي عالجت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي نستعرضها فيما يلي:

دراسة سمير حنا بهنام (2019) بعنوان سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة 1990-2014، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تنمية الصادرات في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة 1990-2014، وإبراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات أساسا في زيادة النمو الاقتصادي، وتبين من تحليل نتائج التقدير القياسية لأثر عدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة في المتغير التابع للمدة 1990-2014 باستخدام اختبار جذر الوحدة، أن تأثير معدل نمو الصادرات في معدل النمو الاقتصادي ايجابي ومعنوي، في حين أن تأثير سعر الصرف في معدل النمو الاقتصادي سلبي ومعنوي، وهذا يتطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية ومع فرضية البحث «إن لتنمية

الصادرات آثارا ايجابية في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالاعتماد على جملة من السياسات والاليات لتنفيذها» ، أما تأثير كل من الأزمات الاقتصادية ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى GDP غير معنوي، لذلك تم استبعادهم من النموذج (بهنام، 2019).

دراسة صاولي مراد وعبد الرحماني فارس (2017) حول ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL 1980-2016، جاءت الدراسة كمحاولة للإجابة على التساؤل هل يمكن فعلا اعتبار أن ترقية الصادرات خارج المحروقات من المؤشرات الرئيسية اللازمة لتفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وذلك من خلال استخدام بيانات سنوية لسلسة زمنية خلال الفترة 1980-2016 وفحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور (ADF)، ولقد تم التوصل إلى وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين الناتج المحلي الاحتمالي والمتغيرات الأخرى للدراسة، وكذا تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (صاولي و عبدالرحماني ، 2017).

دراسة حملاوي ابتسام (2017)، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية، حيث حاولت الباحثة ايجاد سبيل أو مخرج للتنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي والسببي "دراسة قياسية" لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، بحيث توصلت الدراسة إلى اكتشاف ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات الوطنية، مما انعكس سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الاجمال إلى معدل نمو الصادرات خارج المحروقات (حملاوي ، 2017).

دراسة هيثم عبد القادر الجنابي (2015)، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2011، توضح درجة تأثير الصادرات السلعية غير النفطية والصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في العراق خلال عقد التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي، ومن أجل ذلك قام الباحث بتقدير نموذج قياسي تضمن متغير تابع وهو الناتج المحلي الاجمالي GDP ممثلا للنمو الاقتصادي ومتغيرين تفسيرين هما الصادرات السلعية غير النفطية EX والصادرات النفطية

OEXكمتغيرات مستقلة وبالقيم الحقيقية ، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية قوية بين الصادرات النفطية وGPP (الجنابي، 2015).

دراسة (2014) Djemai Sabrina، جاءت هذه الدراسة في إطار تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة للفترة من 2001-2014 ونتائجها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بحيث توصلت الباحثة إلى أن البرامج الاستثمارية المتبناة من قبل الدولة الجزائرية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن لها العائد المنتظر والمرجو، مما يؤثر على نسب التصدير خارج المحروقات، وبالتالي ضعف النمو الاقتصاد للبلاد(Djemai, 2014) .

دراسة Heiko Hesse **(2008)** المعنونة بـ " Export Diversification and Economic Growth، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية تنويع الصادرات في زيادة النمو الاقتصادي للدول النامية، وكذا مساعدتها على التغلب على عدم الاستقرار أو الأثر السلبي لمعدلات التبادل التجاري، بحيث قام الباحث بتقدير نموذج البسيط للنمو سولو Solow من أجل معرفة العلاقة بين تنويع الصادرات والدخل الفردي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين كل من المتغيرات مع معامل ارتباط أكثر من 0,51(Hesse, 2008) .

2. علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي GDP هو المقياس الأفضل لهذا الانتاج وهو المعتمد في هذه الدراسة(Shapiro, 1995,p :429) ، فالعلاقة الأساسية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تكمن في أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي، وكان "Dienes Robert Swan" أول من أشاء إلى هذه العلاقة في مقال نشره سنة 1940، وبعده حاول "Nurkse" أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا للنمو الاقتصادي في الدول المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع العشر.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الاجمالي من بينها دراسة الاقتصادي الأمريكي "Robert Imrt" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1995 التي أجراها عام 1967 لبيانات الصادرات والناتج المحلي الاجمالي لـ 50 دولة بين المدة 1950-1963 والتي بين من خلالها أن هناك شواهد قوية على التأثير المتبادل بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي، فزيادة الصادرات تعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي (الجنابي، 2015، ص: 137)، كما أثبتت

دراسات أخرى أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد. (فليح، 2004، ص: 353)

وبين "Tyler" سنة 1981 في دراسة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات من خلال النموذج القياسي الذي أظهر ان زيادة صادرات البلدان النامية متوسطة الدخل بمعدل17,5% يعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 1%، وأن زيادة صادرات البلدان النامية غير النفطية بمعدل 18,2% يعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 1%. (السواعي، 2010، ص: 264)

ويمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الصادرات، وأساس ذلك يرجع إلى أن زيادة الناتج والعمالة في قطاع الصادرات سينعشها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد يكون لتوسع الصادرات عدد من الاثار الديناميكية على الاقتصاد المحلي فاذا اقترنت زيادة المبيعات من الصادرات بزيادة في أرباح قطاع الصادرات فمن المتوقع أن تتوسع نفقات الاستثمار في الآلات الصناعية، وهذا يرفع القدرة الانتاجية للاقتصاد، كما يمكن أن نستخدم العملات الأجنبية الاضافية الناتجة عن زيادة الصادرات في استيراد سلع التجهيز الضرورية لعملية الانتاج، مما يؤدي إلى رفع القدرات الانتاجية للبلاد. (بوالعام، 2001، ص: 60)

1.2 معوقات ومشاكل التصدير في الجزائر:

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لمحاولة الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، إلا أنه مازالت تعترضها بعض الصعوبات والمشاكل التي جعلت من تدنيها عبئا على الاقتصاد الجزائري ومصدر هشاشته، وسنعتمد في عرضنا لمشاكل ومعوقات التصدير في الجزائر على أحدث الدراسات التي صنفت معوقات تصدير المنتجات غير النفطية والتي قدمها كل من جوزي أورتيز وروبان أورتيز (Arteaga & Fernandez, 2008, p :14)، كما يلي:

1.1.2 معوقات المعرفة: تتمثل في:

– عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والاحصائيات التي تربط بين العملية الانتاجية وموقع السلع في السوق؛

– عدم تبني المسؤولين والأفراد منهجا واضح المعالم تجاه تحقيق أهداف ترقية الصادرات؛

– غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجات المحلية، والتي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات؛

– غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

2.1.2 معوقات الوسائل: تخص ما يلي:

– غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسات الجزائرية مما أحبط محاولة الابتكار والابداع لدى العمال وعدم تمكنهم من انتاج منتوج يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛

– ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية وهذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية والتي لم تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي؛

– عدم الاستخدام الأمثل للطاقة المتوفرة.

– ارتفاع تكاليف المواد الأولية والوسيطة المستوردة وأسعار التكنولوجيا.

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية الخاصة بترقية الصادرات غير النفطية (بن حملة ، 2014، ص: 06)

3.1.2 معوقات السيرورة: وهي

– افتقاد المنتجات الوطنية لجودة المنتوج تماشيا مع المتطلبات العالمية، مما يضعف قدرته على المنافسة؛

– التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، اضافة إلى عدم توظيف الأساليب الاحصائية لقياس الاختلاف؛

– انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع، بحيث نلمس غياب لقنوات توزيع الخاص بالتصدير، وكذا انعدام خدمات ما بعد البيع؛

– سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أم التغليف (سعيدي، 2002، ص:08).

4.1.2 معوقات خارجية: متعلقة بـ

– ضعف القدرات التنافسية الجزائرية في الأسواق الخارجية بسبب شدة المنافسة الدولية؛ فالشركات الجزائرية تنتقل من سوق وطنية تسودها منافسة بسيطة إلى أسواق خارجية ذات ديناميكية تنافسية عالية خاصة الاسواق الأوروبية بالنظر إلى حجم الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبية. (ملايكية، 2017، ص: 30)

- تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية؛
- عجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

3. تحليل واقع الصادرات والنمو الاقتصادي بالجزائر

1.3 تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1985–2018:

سنعرض من خلال الجدول الموالي حصيلة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1985-2018

جدول رقم (01): تطور الصادرات والواردات الجزائرية (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات
1985	12841	9841	**2002**	18799	11969,3
1986	7832	9228	**2003**	23163	12380,4
1987	8225	7042	**2004**	31304	18168,6
1988	7810	7690	**2005**	46002,4	20357
1989	9570	9470	**2006**	54613	21456
1990	12930	9780	**2007**	60163	27631
1991	12570	7770	**2008**	79298	39479
1992	11130	8550	**2009**	45174	39294
1993	10230	8785	**2010**	57053	40473
1994	8880	9370	**2011**	73489	47247
1995	10258	10100	**2012**	71866	47490
1996	13220	9090	**2013**	65917	54852
1997	13894	8688	**2014**	62885	58580
1998	10209	9400	**2015**	37787	51501
1999	12525	9162	**2016**	30026	47089
2000	22031	9171	**2017**	35191	45957
2001	19133	9940	**2018**	41168	46197

Source : - http : donnees.banquemondiale.org
https : //www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_Statistique_2018AR.htm, Consulté le 10 /03/ 2020

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن حصيلة الصادرات انتقلت من 12841مليون $ سنة 1985 إلى قيمة 41168 مليون $ سنة 2018، بحيث أن حصيلة الصادرات خلال فترة الدراسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبا في قيمتها من سنة لأخرى ، فمرة مرتفعة ومرة منخفضة، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الأكبر للدولة الجزائرية على قطاع المحروقات، فالتغيرات والتقلبات في أسعر البترول في الأسواق العالمية يؤدي بالضرورة إلى التغير في حصيلة الصادرات المتوقعة، فالاقتصاد الجزائري بذلك شديد التأثر بالصدمات الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط وهذا ما يؤكد ما حدث سنة 1986 عندما انهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته مما أدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات من 12841 مليون $ إلى 7832 مليون$ أي بنسبة انخفاض قدرت ب39%. أما خلال الفترة من 1987إلى سنة 1989 فقد فاق مستوى الصادرات نظيره من الواردات، بحيث عرف قيم مرتفعة مقارنة بسنة 1986، كما شهدت حصيلة الصادرات خلال سنة 1991 ارتفاعا بقيمة 12930مليون $ لتنخفض بعد ذلك في السنوات الثلاث الموالية، ولقد انخفضت بنسبة مرتفعة 1994 بقيمة 8880 مليون $ بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول لتعاود الارتفاع بعد ذلك، والملاحظ أن حصيلة الصادرات عرفت تذبذبات واضحة خلال فترة التسعينيات لترتفع في سنة 2000 وتنخفض في سنتي 2001 و2002 بسبب ما عرفته أسعار البترول من انخفاض، إلا أنه بعد ذلك عرفت قيم الصادرات ارتفاع محسوس والعودة إلى انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، بحيث وصل سعر البرميل إلى66,2 $ في سنة 2006، ولقد سجلت حصيلة الصادرات ارتفاع واضح من 2003 بقيمة 23163 مليون $ إلى 79298 مليون $ سنة 2008 وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبترول والناجم عن الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة فضلا عن المضاربة على أسعار البترول في البورصات العالمية. ثم انخفضت سنة 2009 بنسبة 43 % بسبب ما خلفته الأزمة العالمية، لترتفع حصيلة الصادرات بعد ذلك بحيث سجلت سنة 2014 قيمة 62885 مليون $، لكن انخفضت في ثلاث سنوات الموالية بسبب الأزمة النفطية وانخفاض أسعار البترول، لترتفع سنة 2018 إلى قيمة 41168مليون $.

أما بالنسبة للواردات فإنها انتقلت من 9841مليون$ سنة 1985 إلى 46197 مليون $ سنة 2018، بحيث تتميز حصيلتها بالتذبذب مثل الصادرات بسبب اعتماد حصيلة الواردات على الصادرات، وجزء منها يعتمد على السياسة التنموية التي تعتمدها الدولة، لقد انخفضت قيمة الواردات في سنة 1986و1987و1988 لترتفع بعد ذلك حيث سجلت في سنة 1990 قيمة 9780 مليون $

بسبب تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، لكن انخفضت سنة 1991 وارتفعت سنتي 1992 1993 بـ 8550 و 8785 مليون $ على التوالي ، فبسبب التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية ارتفعت حصيلة الواردات سنتي 1994و 1995، بحيث عرفت انخفاضا بعد ذلك لترتفع في سنة 2002 بقيمة 11969 مليون $ وتواصل الارتفاع حتى سنة 2014 بسبب ارتفاع الطلب المحلي على السلع المستوردة، لتنخفض في السنوات الأربع الأخيرة من فترة الدراسة بسبب الجهود المبذولة من قبل الدولة للتخفيض من قيمة الواردات وتشجيع الطلب على المنتج المحلي.

2.3 تطور الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 1985–2018:

جدول رقم (02): تطور الصادرات خارج المحروقات وPIB (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات
1985	318	57.937,86771	**2002**	732	56.760,28839
1986	195	63.696,26908	**2003**	633	67.863,82970
1987	213	66.742,26908	**2004**	820	85.324,99895
1988	404	59.089,06551	**2005**	907	103.198,22916
1989	422	55.631,48829	**2006**	1142	117.027,30478
1990	456	62.045,09837	**2007**	1330	134.977,0883
1991	392	45.715,36708	**2008**	1920	171.000,69213
1992	461	48.003,29822	**2009**	1038	137.211,03989
1993	487	49.946,45521	**2010**	1514	161.207,26884
1994	306	42.542,57130	**2011**	2060	200.013,05082
1995	558	41.764,05245	**2012**	2059	209.047,38959
1996	1051	46.941,49677	**2013**	2161	209.703,52936
1997	511	48.177,86250	**2014**	2664	213.518,48868
1998	386	48.187,74752	**2015**	2144	166.838,61779
1999	440	48.640,61168	**2016**	1801	160.001,2424
2000	612	54.790,06051	**2017**	1933	167.574,80173
2001	648	54.744,71410	**2018**	2788	173.127,5655

Source : http : donnees.banquemondiale.org
http://www.bank-of-algeria.dz/Bullettin-Statistique.htm, consulte le 10/03/2020**.**
http://www.andi.dz/index/php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur, Consulte le 10/03/2020**.**

بعد تحليلنا لقيم الصادرات التي يسيطر عليها قطاع المحروقات نأتي لقراءة البيانات المتعلق بالصادرات خارج المحروقات، فالملاحظ من الجدول أعلاه أن حصيلة الصادرات خارج المحروقات سجلت قيما ضعيفة ومتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، لتبقى الصادرات النفطية تسيطر على حصة الأسد من اجمالي الصادرات السلعية ولم تقل عن 92% طوال فترة الدراسة، بحيث شهدت الصادرات خارج المحروقات سنة 1985 قيمة 318 مليون $ أي بنسبة 2,47% من اجمال الصادرات(مبينة في الجدول 3)، لتنخفض في سنة 1986 بنسبة 38,67%، في حين بقيت قيمها في تذبذب حتى سنة 1996 ارتفعت لتصل إلى 1051 مليون $ بفضل تسديد الجزائر لجزء من مديونيتها اتجاه روسيا بتصدير التمور والخمور والطماطم المعلبة (وصاف، 2004، ص: 83)، لكن انخفضت في سنة 1997 بقيمة 511 مليون $ وفي سنة 1998 بقيمة 386 مليون $بسبب توقف الصادرات الجزائرية نحو روسيا التي كانت بعنوان تسديد الديون، ولقد عرفت الصادرات غير النفطية تطورا محسوسا وقيما مرتفعة بداية من 2000 حتى سنة 2018، ماعدا التراجع الذي عرفته في سنة 2003 بنسبة 13,52%، والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى وقف صادراتها نحو هذه المناطق.

أما سنة 2014 فعرفت فيها الصادرات غير النفطية ارتفاعا واضحا بقيمة 2664 مليون $ بسبب ارتفاع في تصدير المواد نصف مصنعة مقارنة بالسنة التي قبلها، لتنخفض في الثلاث سنوات الموالية بسبب نقص الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية، في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا إلى قيمة 2788مليون $ وهي ألعى قيمة خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها خارج المحروقات، وذلك من خلال جملة من الحوافز في اطار سياستها التنموية، بحيث شرعت في سنة 2018 في تصدير الإسمنت لأول مرة نحو دول أوروبية وأخرى من غرب افريقيا.

جدول رقم (03): تطور الصادرات خارج المحروقات وPIB (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات
1985	2,4775	0,5488	**2002**	3,8946	1,2896
1986	2,4891	0,3061	**2003**	2,7331	0,9327
1987	2,5952	0,3191	**2004**	2,6213	0,9610
1988	5,1781	0,6837	**2005**	1,9721	0,8788
1989	4,4099	0,7585	**2006**	2,0910	0,9758
1990	3,5260	0,7349	**2007**	2,2111	0,9853
1991	3,1161	0,8574	**2008**	2,4212	1,1228
1992	4,1458	0,9603	**2009**	2,2984	0,7564
1993	4,7597	0,9750	**2010**	2,6540	0,9391
1994	3,4432	0,7192	**2011**	2,8030	1,0299
1995	5,4432	1,3360	**2012**	2,8645	0,9849
1996	7,9488	2,2389	**2013**	3,2779	1,0305
1997	3,6803	1,0606	**2014**	4,2357	1,2476
1998	3,7831	0,8010	**2015**	5,6741	1,2850
1999	3,5155	0,9045	**2016**	5,9970	1,1256
2000	2,7778	1,1169	**2017**	5,4935	1,1535
2001	3,3880	1,1836	**2018**	6,7730	1,6103

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السابقة

وتبقى حصيلة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة فهي لم تتجاوز نسبة 8% من اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة 1985-2018 فبالرغم من سلسلة الاجراءات والتحفيزات لم تتمكن الدولة من بلوغ أهدافها المسطرة المتمثل في تحقيق قيم مرتفعة من الصادرات خارج المحروقات.

أما فيما يخص نسبة الصادرات خارج المحروقات/ الناتج الداخلي الخام فهي نسب ضئيلة جدا لم تتجاوز 3%، بحيث كانت أكبر مساهمة للصادرات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام سنة 1996 بنسبة 2,23% فاضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية ينعكس على الاقتصاد الوطني، ويفسر ذلك بارتفاع درجة تركز الصادرات الجزائرية التي تعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات، بحيث بلغ متوسط اسهام السلع المصدرة في الناتج الداخلي الخام 28,40% خلال فترة الدراسة، مما يدل على أن حوالي 28,40% من الناتج الداخلي الخام مصدره الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية.

4. الطريقة، الأدوات والنتائج

سنعتمد من خلال هذه الدراسة على النموذج الموضح أدناه، حيث تمثل كل من GDP نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمال كمؤشر للنمو الاقتصادي، INV التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لنسبة الاستثمار الخاص في الاقتصاد، TOT مؤشر التبادل التجاري الذي يمثل نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات، EXP قيمة إجمال الصادرات خارج المحروقات في حين يمثل EXC سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي، وقد تم التحصل على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2020.

$$GDP = f(INV, TOT, EXP, EXC)$$

1.4 اختبار جذر الوحدة:

كما تجري العادة فإن أول مرحلة في التعامل مع السلاسل الزمنية هي اختبارات جذر الوحدة التي تسمح لنا بالتعرف على درجات تكامل السلاسل قيد الدراسة واستقراريتها من عدمه، ولهذا الغرض نستعمل اختبار ديكي فولار المعزز Augmented Dickey-Fuller، وتوضح النتائج المبينة في الجدول رقم 04 على أن كل السلاسل قيد الدراسة لم تستقر عند المستوى مما تطلب الأمر المرور للفرق الأول أين استقرت مع ارتفاع قيمة إحصائية ديكي فولار المحسوبة على القيم الجدولية عند مستوى احتمال 5%.

جدول رقم (04): نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	الإحصائية المحسوبة	القيم الجدولية			الاحتمال
		%1	%5	%10	
GDP	-1.755	-4.262	-3.552	-3.209	0.703
TOT	-2.939	-4.262	-3.552	-3.209	0.164
INV	-1.830	-4.262	-3.552	-3.209	0.666
EXP	-3.008	-4.262	-3.552	-3.209	0.145
EXC	-1.616	-4.356	-3.595	-3.233	0.758
D(GDP)	-5.129	-4.273	-3.557	-3.212	0.001
D(TOT)	-5.120	-4.273	-3.557	-3.212	0.001
D(INV)	-5.393	-4.284	-3.562	-3.215	0.000
D(EXP)	-6.090	-4.284	-3.562	-3.215	0.000
D(EXC)	-3.614	-4.284	-3.562	-3.215	0.044
حيث D ترمز للفروقات الأولى (التفاضل الأول)					

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12.

دائما في إطار اختبارات جذر الوحدة سوف نعتمد على اختبارات المقاطع الهيكلية للتعرف على إمكانية وجود مقاطع هيكلية ضمن كل المتغيرات قيد الدراسة، لهذا الغرض سوف نستعمل اختبار Lee-Strazicich (2001) الذي يسمح لنا بالتعامل مع إمكانية وجود مقطعين هيكلية ضمن كل

سلسلة (من أجل التوازن مع اختبار التكامل المشترك ل Hatemi-J بمقطعين هيكلين)، وتبين النتائج المبينة أدناه في الجدول (05) أن سلاسل كلا من النمو الاقتصادي، مؤشر التجارة وسعر الصرف تتضمن مقطع هيكلي واحد على الأقل (مؤشر التجارة وسعر الصرف مقطعين والنمو الاقتصادي مقطع واحد) الأمر الذي تطلب المرور لسلاسل الفرق الأول لحذف المقاطع حيث استقرت كل هذه السلاسل في الفرق الأول، أما فيما يخص السلاسل الأخرى (إجمالي الصادرات خارج المحروقات، النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص) فامتازت بعدم تواجد مقاطع هيكلية بها.

جدول رقم (05): نتائج اختبار جذر الوحدة ذات المقاطع الهيكلية

المتغيرات	مقطع هيكلية واحد			مقطعين هيكليين		
	ق إحصائية	ق جدولية	المقطع	ق إحصائية	ق جدولية	المقطع
GDP	-3.588	-4.340	2002	-6.844	-6.185	1999-2008
TOT	-3.878	-4.340	2002	-5.721	-6.152	2000-2013
INV	-6.522**	-4.340	2007	-7.221**	-6.312	2007-2012
EXP	-6.099**	-4.332	2001	-9.785**	-6.446	2001-2007
EXC	-6.117**	-4.206	1996	-6.091*	-6.108	1996-1999
D(GDP)	-9.277**	-4.336	2007	/	/	/
D(TOT)	-5.124**	-4.214	2012	-6.177**	-5.917	1987-1994
D(EXC)	/	/	/	-9.785**	-6.446	2001-2007
حيث ** تمثل قبول الفرضية العدمية بعدم الاستقرارية عند 5% و10%.						

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12.

2.4 اختبار التكامل المشترك:

من بعد التأكد من درجة تكامل السلاسل قيد الدراسة وتبين أنها كلها من نفس الدرجة I(1) ننتقل الآن وكمرحلة لابد منها إلى اختبار التكامل المشترك (المتزامن) للتعرف على إمكانية وجود علاقة توازنية طويل الأجل بين المتغيرات، وذلك لاختيار الطرق الأنسب لتقدير الآثار بين المتغيرات سواء في المدى القصير أو الطويل في حالة وجوده، ولهذا الغرض تم الاعتماد على اختبار جوهانسن من خلال إحصائيتي (إحصائية الأثر وإحصائية الأثر الأعظمي)، والنتائج موضحة في الجدول رقم 05، حيث نلاحظ وجود شعاعين للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية قيد الدراسة بشعاعين ضمن اختبار الأثر وبشعاع واحد فقط ضمن اختبار الأثر الأعظمي مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الأمر الذي يجعلها تسلك نفس السلوك في المدى الطويل ولا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل، مما يتطلب التعامل مع خطر التكامل المشترك في تقدير الآثار خاصة في المدى القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

جدول رقم (06): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

اختبار إحصائية الأثر				
الفرضية العدمية	**الفرضية البديلة**	**قيمة إحصائية**	**قيمة جدولية**	**الاحتمال**
لا شعاع	شعاع واحد على الأقل	92.731	69.818	0.000
شعاع واحد على الأقل	شعاعين على الأقل	51.273	47.856	0.023
شعاعين على الأقل	ثلاث أشعة على الأقل	26.143	29.797	0.124
ثلاثة اشعة على الأقل	أربعة اشعة على الأقل	8.845	15.494	0.379
أربعة اشعة على الأقل	خمسة أشعة على الأقل	3.312	3.841	0.068
اختبار إحصائية الأثر الأعظمي				
لا شعاع	شعاع واحد على الأقل	41.457	33.876	0.005
شعاع واحد على الأقل	شعاعين على الأقل	25.130	27.584	0.099
شعاعين على الأقل	ثلاث أشعة على الأقل	17.297	21.131	0.158
ثلاثة اشعة على الأقل	أربعة اشعة على الأقل	5.532	14.264	0.673
أربعة اشعة على الأقل	خمسة أشعة على الأقل	3.312	3.841	0.068

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12.

لتأكيد نتائج اختبار جوهانسن أعلاه ننتقل إلى اختبار حديث للتكامل المشترك ضمن ما يعرف في الدراسات العالمية الحديثة Co-integration with regime shifts ويمكن ترجمتها إلى التكامل المشترك ذي العتبات، ولهذا الغرض نستعمل الاختبار الحديث المطور من طرف Hatmei-J سنة 2008، حيث على عكس اختبار Gregory-Hansen لسنة 1996 فهذا الاختبار يمكنه الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل في وجود مقطعين هيكليين خاصة في ظل وجود بعض السلاسل قيد الدراسة امتازت بوجود مقطعين هيكليين على الأقل، والجدول رقم (06) يوضح النتائج المتحصل عليها، حيث نلاحظ أن القيم الإحصائية للاختبارات الثلاثة أكبر من القيم الجدولية عند مستوى احتمال 5% مما لا يمكننا من رفض الفرضية العدمية التي تقول بعدم وجود تكامل مشترك بمقطعين هيكليين، هذا ما يجعلنا نقتصر على نتائج اختبار التكامل المشترك بلا مقاطع هيكلية الموضحة من خلال اختبار جوهانسن.

جدول رقم (07): نتائج اختبار التكامل المشترك ذي المقاطع الهيكلية

الاختبارات	الإحصائية المحسوبة	القيمة الجدولية	المقاطع الهيكلية	
			المقطع 1	المقطع 2
ADF	-6.698	-8.353	1997	2004
Zt	-7.970	-8.353	1998	2002
Za	-41.473	-140.135	1998	2002

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Gauss 16.

3.4 تقدير الآثار في المدى القصير:

بما أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة تمتاز بعلاقة طويلة الأجل دون وجود مقاطع هيكلية، فإن أنسب طريقة لتقدير الآثار في المدى القصير هي الاعتماد على منهجية نموذج تصحيح الخطأ ECM، وذلك لغرض تقدير سرعة التعديل في النموذج المقدر التي تسمح لنا بمعرفة كم يتطلب النظام من فترة حتى يعود لوضع التوازن بعد أي اختلال أو صدمة، وذلك إضافة إلى كيفية وقوة تأثير كل متغيرة على المتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي في هذه الحالة والنتائج موضحة في الجدول رقم (07)، وتوضح النتائج أن النظام ذو سرعة تعديل بطيئة حيث كانت إحصائية حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند درجة معنوية 5%، ومن خلال قيمتها يتضح أن النظام يصحح 28.1% من الاختلالات في كل الفترة الأمر الذي يتطلبه على الأقل أربع فترات (سنوات) كي يعود لوضع التوازن بعد أي اختلال، من جهة أخرى من خلال نتائج التقدير يتضح أن كل معاملات المتغيرات قيد الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند 5%، مما يعني أن كل المتغيرات المفسرة لا تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير، أو بعبارة أخرى النمو الاقتصادي في المدى القصير لا يتأثر بكل من مؤشر التجارة، سعر الصرف، الاستثمار المحلي وخاصة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

جدول رقم (08): نتائج تقدير الآثار في المدى القصير

المتغيرات	الإحصائية المحسوبة	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
حد تصحيح الخطأ	**0.281-	3.562-	2.045
D(GDP)	0.423	1.505	2.045
D(TOT)	3.547-	0.772-	2.045
D(INV)	45.462-	1.284-	2.045
D(EXP)	0.140-	0.354-	2.045
D(EXC)	1.544-	0.429-	2.045
الثابت	35.732	0.417	2.045
حيث تمثل D التفاضل الأول، إحصائية t ترمز لإحصائية Student، ** تدل على المعنوية الإحصائية عند درجة معنوية 5 و10%.			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12.

4.4 تقدير الآثار في المدى الطويل:

كمرحلة أخيرة من هذه الدراسة القياسية، نلجأ إلى تقدير الآثار في المدى الطويل وذلك من خلال طرق التقدير في ظل وجود التكامل المشترك بين السلاسل قيد الدراسة وهي طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS، ويتبين من النتائج أدناه في الجدول رقم 08 أن كل المتغيرات ذات أثر معنوي على النمو الاقتصادي بطريقة طردية حيث أي زيادة في مؤشر التجارة، سعر الصرف أو الاستثمار المحلي من شأنه الزيادة في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين نلاحظ أن مؤشرة الصادرات خارج المحروقات ليس لها أثر معنوي عند درجة معنوية 5% مما يدل على أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دورها لازال بعيدا جدا في دعم النمو الاقتصادي نظرا لمساهمتها الضئيلة جدا في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي نظرا لهيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تتخطى 95% كل سنة.

جدول رقم (09): نتائج تقدير الآثار في المدى الطويل

المتغيرات	الإحصائية المحسوبة	الاحتمال
TOT	**17.499	0.000
INV	*34.225	0.026
EXP	0.004	0.986
EXC	**3.077	0.003
الثابت	*876.84-	0.019
** تدل على المعنوية الإحصائية عند درجة معنوية 5 و10%.		

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12.

5. النتائج ومناقشتها

من خلال الدراسة القياسية أعلاه تحصلنا على عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

– وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بدون مقاطع هيكلية مما يدل على السلوك المتشابه لهذه المتغيرات حيث أنها لا تبتعد عن بعضها البعض خاصة في ظل عدم وجود تغيرات هيكلية كبيرة على مدى فترة الدراسة الأمر الذي اتضح من خلال اختبار Hatemi-J (2008)، الأمر الذي يدل على أن النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة (مؤشر التجارة، سعر الصرف، الاستثمار المحلي والصادرات خارج المحروقات) تمتاز بسيرورة متشابهة في المدى الطويل نظرا لوجود آثار بينية.

– اتضح من خلال تقدير الآثار في المدى القصير أن كل المتغيرات المفسرة لا تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وهذا بسبب أن كل هذه المتغيرات تتطلب فترة إبطاء كي تصل ثمارها للنمو الاقتصادي خاصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في ظل عمل الجزائر بسياسة المخططات الخماسية من سنة 2000 الأمر الذي يضع الاقتصاد في دورات اقتصادية بخمس سنوات لا تسمح بمرور صدمات ولا تغيرات المتغيرات الأخرى في المدى القصير.

– من خلال الآثار في المدى الطويل، من الواضح أن الصادرات خارج المحروقات لا تؤثر على النمو الاقتصادي ولا تفيد المواطن الجزائري من خلال رفع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كونها لا تمثل إلا أقل من 5% من إجمالي الصادرات الأمر الذي يجعلها مقصاة من الاقتصاد الوطني في ظل هيمنة الصادرات البترولية والغاز الطبيعي، وهذه النتيجة تضع اليد على مكمن الضعف في الاقتصاد الجزائري الذي لابد من تصحيحه من خلال ضرورة التنويع الاقتصادي لتفادي صدمات أسعار النفط والتحرر من التبعية الكبيرة لأسعار النفط العالمية، الأمر الذي تعيشه الجزائر في الوقت الحالي من خلال دخولها في أزمة اقتصادية خاصة العجز الموازني منذ سنة 2016 وتآكل احتياطي الصرف الأجنبي.

– في المدى الطويل تبين أن مؤشر التجارة له أثر كبير على النمو الاقتصادي، هذه النتيجة تعد في الأدبيات العالمية من أكبر مظاهر العلة والمرض الهولندي، حيث بالعودة لسلة صادرات الجزائر التي تسيطر عليها الصادرات النفطية نلمس أن هذا الأثر راجع فقط لارتفاع أسعار النفط العالمية في الفترة بين 2005 و2014، لكن مع تواصل انخفاض أسعار النفط العالمية من المؤكد في ظل عدم وجود تأثير للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي أن يصبح الأثر عكسي وتصبح التجارة الخارجية عبئا حقيقيا على الاقتصاد الجزائري.

– كما تبين أيضا أن الاستثمار المحلي له أثر معنوي في المدى الطويل على النمو الاقتصادي، بالتالي يمكن اعتباره ملجأ لتمويل الاستثمارات من أجل تنشئة اقتصاد وطني منوع خاصة لو تم استعمال هذا الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز على الأقل الصناعات التحويلية والزراعة من أجل كبح استيراد العديد من المنتجات التي بالإمكان إنتاجها وطنيا خاصة المواد الغذائية، من أجل تفادي صدمات مؤشر التجارة مع انخفاض أسعار النفط العالمية.

6. الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة والآثار بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات ضمن نموذج عام يضم أيضا مؤشر التجارة، سعر الصرف والاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1985-2019 حسب توفر المعطيات، حيث قمنا باستعمال العديد من الطرق القياسية على غرار التكامل المشترك بدون مقاطع هيكلية وبمقاطع هيكلية، نموذج تصحيح الخطأ وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، وقد بينت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حيث تسلك سلوكا متشابها ولا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل وذلك بدون مقاطع هيكلية كما بين اختبار Hatemi-J (2008) مما يدل على عدم وجود تغيرات هيكلية كبيرة ضمن فترة الدراسة أخلت بالعلاقة بين هذه المتغيرات بالرغم من وجود العشرية السوداء وطفرة أسعار النفط العالمية بين سنوات 2000 الى 2014 إضافة إلى الأزمة المالية سنة 2008، كما بينت النتائج أيضا عدم وجود أي تأثير معنوي من الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي لا في المدى القصير ولا الطويل، وهي نتيجة متوقعة نظرا للدور الهامشي جدا الذي يلعبه هذا النوع من الصادرات التي لا تتعدى نسبة 5% من إجمال الصادرات الجزائرية مقابل 95% محروقات (نفط وغاز طبيعي) الأمر الذي يحيد أثره بل ويعدمه أصلا، وفي نتيجة جانبية تبين الأثر الكبير الذي يمثله مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي في ما يعرف بأثر Harberger-Laursen-Metzler effetc أو كما يختصر بـ HLM effect، الذي ينص على أنه في حالة تأثير مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي فهذا دليل على عدم وجود تنويع كبير للصادرات الوطنية للبلد المعني الأمر الذي يجعل هذه البلد رهين أسعار صادراته القليلة، الأمر الذي ينطبق على الجزائر من خلال تبعيتها التامة أسعار النفط العالمية، ومع عدم وجود أثر للصادرات خارج المحروقات يكون الأمر أكثر خطورة خاصة في ظل انهيار أسعار النفط بداية من سنة 2014.

من جهة أخرى بينت النتائج أن الاستثمار المحلي في الجزائر يساهم في النمو الاقتصادي بصفة معنوية ومقبولة إلى حد بعيد، لهذا يمكن اعتبار الاستثمار المحلي قناة جدا مهمة للاقتصاد الوطني، حيث يمكن استعماله في تنشيط الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على تحفيز الصناعة، الزراعة والخدمات بغية توفير منتجات جديدة للتصدير من أجل تخفيض أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي من خلال ضمان الإحلال بين أسعار الصادرات لامتصاص الصدمات السعرية لأسعار النفط، من جهة أخرى يمكن تحفيز الادخار المحلي في الجزائر من خلال جلبه لتمويل الاستثمار المحلي الأمر الذي يسمح بجلب الكتلة النقدية الجامدة لدى المواطنين وذلك من خلال فترح فرص تمويلية واستثمارية تكون موجهة أساسا نحو النشاطات التصديرية.

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكننا اقتراح بعض التوصيات أو الاقتراحات التي من شأنها تصحيح بعض الأمور أو على الأقل التقليل من الآثار السلبية ضمن الاقتصاد الوطني، فأولا، لابد من التعامل مع مؤشر التجارة الذي يمتاز في الجزائر بتذبذبات كبيرة جدا مقرونة على وجه الخصوص بأسعار النفط العالمية خاصة في ظل استقرار جزئي لأسعار الواردات الجزائرية مقارنة مع تطاير أسعار النفط العالمية خاصة الانهيار للأسعار منذ سنة 2014، هذا ما يضع الجزائر دائما عرضة لتقلبات مؤشر التجارة بطريقة مباشرة، ولعل العجز التجاري المحقق في السنوات الأخير خير دليل، لهذا بات إلزاميا ضرورة تنويع سلة الصادرات الجزائرية كي تضم عدة منتجات بعيدا عن قطاع المحروقات، هذه السلة ستسمح بامتصاص كل صدمات أسعار النفط كي لا يختل مؤشر التجارة بصفة كبيرة، ثانيا، لابد من تنشيط الادخار المحلي وعمه وتحفيزه لدخول ميدان الاستثمارات نظرا للأثر المعنوي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في فترة الدراسة، حيث أن الاستثمار المحلي قد يمثل داعم كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك خاصة بتوجيه هذه الادخارات نحو الاستثمارات في الصناعات الخفيفة والتحويلية التي من شأنها تقليل الواردات الجزائرية من خلال الإنتاج الوطني ولما لا خلق منتجات تصديريه نحو الخارج، ثالثا، لابد من تنشيط القطاعات الخاملة في الاقتصاد الوطني على غرار الصناعة، الزراعة والسياحة، كل هذه القطاعات من شأنها تخفيف الضغط على قطاع المحروقات ومنح فرص تصديرية لسلع جديدة أو على الأقل تحقيق إنتاج وطني يسمح بتخفيض فاتورة الاستيراد، في حين بإمكان قطاع السياحة من جلب الأموال والعملة الصعبة التي تحفز الميزان التجاري لمواجهة انخفاض إيرادات النفط في السنوات القادمة، أما رابعا وأخيرا، فلابد من تخفيف الضغوطات على إنشاء المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التي تعد عالميا في الوقت الحالي من أكبر ممولي قطاع التجارة الخارجية في دول العالم خاصة منها النامية المشابهة لحال الجزائر.

7. قائمة المراجع:

– ابتسام حملاوي . (2017). تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية. التكامل الاقتصادي، 05(03)، 47-65.

– بهنام ,س .ح .(2019) .سياسة تنمية الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في ماليزيا (1990-2014، تنمية الرافدين.154-139 ,(122)38 ,

– حسن خلف فليح. (2004). العلاقات الاقتصادية الدولية. عمان: مؤسسة الوراق.

– خالد محمد السواعي. (2010). التجارة الدولية: النظرية والتطبيق. الأردن: عالم الكتب الحديث.

– سامي بن حملة . (2014). الملتقى الوطني : ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. معوقات تطوير الصادرات خارج مجال المحروقات. جامعة قسنطينة، الجزائر .

– سعيدي وصاف. (2004). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق. جامعة الجزائر 3، الجزائر .

– سميرة بوالعام. (2001). أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 03، الجزائر.

– عامر ملايكية. (2017). عراقيل تصديرالمنتجات غير النفطية في الجزائر. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 12(24)، 26-41.

– مراد صاولي ، و فارس عبدالرحماني . (2017). ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARL خلال الفترة (1980-2016). مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة (06)، 24-60.

– هيثم عبد القادر الجنابي. (2015). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2011. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(46)، 135-152.

– وصاف سعيدي. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الباحث، 01(01)، 6-17.

باللغة الأجنبية:

– Arteaga, O. J., & Fernandez, O. R. (2008). des obstacles à l'exportation chez les petites et moyennes entreprises. revue internationale PME, 21(02), 09-42.

– Djemai, S. (2014). Les PME exportatrices: croissance economique hors hydrocarbures. colloque international: évaluation des effets des programmes d'investissemnet public (2001-2014).
– Hesse, H. (2008). Export Diversification and Economic Growth. Commission on Growth and Development Working Paper(21), 01-36.
– Shapiro, E. (1995). macroeconomic analysis. USA: Thomson learning.